الداخلية المصرية تحذر (الإخوان) من المساس بالمنشآت المهمة والحيوية

غدا.. بدء محاكمة المعزول مرسي بتهم قتل وتعذيب 57 شخصا

■ **القاهرة /متابعات :**

تبدأ غدا الاثنين أولى جلسات محاكمة الرئيس المعزول محمد مرسي و14 آخرين من أعوانه عن وقائع قتل وتعذيب وإصابة العشرات من المتظاهرين على يد مجموعات إخوانية، أمام قصر الاتحادية الرئاسي وعلى أسواره، وهي الأحداث التي جرت يوم 5 من شهر ديسمبر الماضي، والمعروفة إعلاميا بـ«موقعة الاتحادية»، والتي راح ضحيتها عشرة قتلى من بينهم الصحفي الحسيني «أبو ضيف»، الذي تم استهدافه برصاصة بالرأس.

وتضم لائحة اتهامات الرئيس المعزول محمد مرسي و14 من أعوانه، تهم القتل العمد والشروع في القتل والتعذيب والإصابة العمد مع سبق الإصرار، والترصد لـ 57 شخصاً من المتظاهرين أمام قصر الاتحادية، واحتجاز العشرات وتعذيبهم بدنياً، وإلحاق إصابات خطيرة بهم وفقاً لشهادات طبية موثقة قيد التحقيقات.

ويواجه المتهمون أحكاماً قد تصل عقوبتها إلى الإعدام في حال ثبوت التهم عليهم وتضم قائمة المتهمين إلى جانب مرسي، كلا من أسعد محمد أحمد الشيخة، نائب رئيس الديوان الرئاسي، وأحمد محمد عبد العاطي، مدير مكتب مرسي، وأيمن عبدالرؤوف هدهد، مستشار بسكرتارية الرئاسة، والقياديين بجماعة الإخوان الدكتور محمد البلتاجي، والدكتور عصام العريان، وجميعهم قيد الحبس الاحتياطي، وأحمد مصطفى المغير «مخرج»، وعبدالرحمن عز «مراسل قناة 25 يناير»، والداعية وجدي غنيم «هارب»، وآخرين.

الى ذلك ، أصدرت وزارة الداخلية المصرية، امس السبت، بيانا حول حراك الشارع المستمر من قبل الإخوان المسلمين.

وقالت الداخلية المصرية في بيانها، إن أجهزة الأمن، ترصد بكل دقة وجدية الدعوات التي تصدر عن عناصر تنظيم الإخوان وتتابع كافة التحركات والمخططات التي تستهدف إشاعة الفوضى في البلاد وتسعى لتعطيل مرافق الدولة ومصالح المواطنين وإعاقة حركة المرور.

وأكدت الوزارة على حقها في استخدام كافة الوسائل والأساليب والإجراءات التي أتاحها القانون لرجال الشرطة لحماية الأرواح والممتلكات وتوفير الطمأنينة لأبناء الشعب وحماية مقدرات الوطن.

وأشارت إلى أنه تم تكليف القطاعات النوعية والجغرافية بالوزارة باتخاذ كافة الإجراءات التأمينية لحماية المنشآت العامة والشرطية وتوفير الحماية الكاملة لها، وردع أية اعتداءات قد تتعرض لها في إطار الإجراءات القانونية المنظمة لاستخدام الأسلحة النارية ووفق ضوابط الدفاع الشرعي عن النفس والمال.

وحذرت الوزارة من أية محاولات للمساس بالمنشآت الهامة أو الحيوية أو التعدي على قوات الأمن أو تعطيل المرافق العامة، وأكدت أن قواتها ستتصدى بكل الحسم والحزم لتلك المحاولات.

ويأتي ذلك في ضوء الدعوة إلى حشد أنصار الجماعة يوم الاثنين الموافق 4 نوفمبر الجاري تزامناً مع بدء محاكمة الرئيس السابق محمد مرسى وعدد من قيادات الجماعة.

وكان اللواء محمد إبراهيم، وزير الداخلية المصري، اعلن الجمعة عن انتهاء الوزارة من مراجعة خطط شاملة لتأمين البلاد، يوم محاكمة الرئيس المعزول، محمد مرسي، وأن القوات ستستخدم حقها في الدفاع عن أمن الوطن وممتلكات وأرواح المواطنين، وحماية المنشآت والمتهمين وهيئة المحكمة، وفقا لصحيفة «المصري اليوم».

وقال اللواء إبراهيم إن الوزارة ستتصدى لأي مخططات يسعى أعضاء تنظيم الإخوان إلى تنفيذها لإرباك المشهد أو تعطيل المحاكمة، مضيفًا: «من يحاول من الإخوان اختراق المحاكمة هالك لا محالة لأن قواتنا ستتعامل مع أي خروج على القانون بمنتهى القوة والحسم والحزم».

■ محمد مرسي

وأضاف إبراهيم، في تصريحات نشرتها صحيفة «المصرى اليوم»: «راجعنا خطة تأمين البلاد، وهناك خطط بديلة لكل السيناريوهات المطروحة والمتوقعة، وجاهزون للتصدي لأي أعمال عنف من هذه الجماعة، التي فشلت خلال الأيام الماضية، وأصبحت قدرتها على الحشد منعدمة، بدليل مظاهراتهم المحدودة بالمحافظات، الجمعة، وفى كل الأحوال ستؤدي الشرطة دورها في حماية مقدرات البلاد وحماية مواطنيها».

وتابع: «لن نسمح بأي خروج أو اختراق يوم المحاكمة في أي مكان في مصر، قواتنا موجودة لتأمين كل المنشآت المهمة والحيوية، وهناك فرق انتشار سريع للتصدي لأي أعمال تخريبية، ولن نسمح باقتحام ميدان التحرير، أو التعرض إلى خطوط مترو الأنفاق أو تنفيذ أي عمليات تفجيرية، كما تردد هذه الجماعة في دعواتها، التي تستهدف ترويع وتخويف المواطنين وتصوير الدولة على أنها ضعيفة، وهذا لن يحدث، وسوف نثبت كذب ادعاءات هذا التنظيم، وأن الدولة قوية، ولن نرضخ إلى أي محاولات من شأنها التأثير على مصلحة مصر».

وأضاف إبراهيم: «نرصد كل المحاولات التي من شأنها منع إقامة هذه المحاكمة، ونتعامل معها وفقا للقانون، ولن نسمح بأي تعطيل لمرافق الدولة، وقد بدأت خطة التأمين من اليوم، وتشارك فيها كل قطاعات الوزارة، وتتضمن إغلاق شارع طرة تمامًا من الجانبين، سواء من جانب طريق الأوتوستراد أو من طريق الكورنيش، مع وضع بوابات إلكترونية عند بداية الشارع من الجانبين لتفتيش الوافدين إلى مقر المحاكمة، ونشر تشكيلات من الأمن المركزي ومجموعات قتالية بمحيط المنطقة، وأعلى أسطح العقارات المحيطة بها لتأمينها بشكل كامل، وإجهاض أي مخططات من قبل عناصر الإخوان لإفساد المحاكمة».

وأكمل: «لن تقتصر خطة التأمين على منطقة طرة فقط، بل ستمتد إلى عدد من المحافظات، حيث وردت معلومات إلى أجهزة الأمن باعتزام الإخوان تنفيذ أعمال شغب والتعدي على المنشآت المهمة والحيوية بتلك المحافظات».

مجلة أمريكية:

إدارة أوباما بالغت في تقدير قوة "الإخوان" بمصر

■ **واشنطن / متابعات :**

قالت مجلة "كومنتاري" الأمريكية: إن إدارة الرئيس باراك أوباما جازفت بعلاقات الولايات المتحدة مع أكبر دولة عربية عندما بالغت في تقدير قوة جماعة "الإخوان" في مصر.

وأعادت الأذهان – في تعليق على موقعها الإلكتروني عنوانه "إلحاق الهزيمة بجماعة الإخوان ليس أمرا مستحيلا» – إلى الصيف الماضي عندما تدخل الجيش في مصر لحسم صراع بين تظاهرات قوامها عشرات الملايين من المواطنين من جانب، وحكومة جماعة "الإخوان" من جانب آخر.

ورصدت المجلة تحذير منتقدي هذا التدخل وقتها لقادة الجيش من مغبة إقصاء الحزب الإسلامي من الحكومة، ورصدت كذلك دعوات بقطع المعونة الأمريكية إلى مصر عقابا للجيش الذي عزل مرسي، وتحذيرات من أن أية محاولة للإجهاز على "الإخوان" بدلا من دعوتها للمشاركة في الحكومة المقبلة من شأنها أن تأتي بنتائج عكسية، فقد يعاود تنظيم "الإخوان" بسرعة عمله السري وسيستحيل حينئذ استئصال شأفته.

ولفتت المجلة إلى أن أصحاب هذا الرأي كانوا يحذرون من أن الإسلاميين عندئذ لن يكتفوا بمجرد التواجد وإنما سيعملون على تغيير هوية مصر لتكون جزائر ثانية حيث سيرفض الجيش منازعة الإسلاميين له في السلطة الأمر الذي سيغرف البلاد في دوامة من الصراع الدامي.

ولكن بعد ثلاثة أشهر من هذه التنبؤات والتحذيرات، تبين أنها كانت مبالغا فيها، بحسب "كومنتاري" التي لفتت إلى تمكن السلطات في مصر من اعتقال كافة قيادات الجماعة تقريبا باعتقالها عصام العريان الأربعاء الماضي ، ورجحت المجلة أن يكون الجيش المصري راضيا بعد القبض على آخر رموز الجماعة –التي كانت تسعى لبسط نفوذها على مصر– دونما مقاومة كبيرة من جانبها على الرغم مما تمتلكه من قدرات سرية.

وقالت المجلة الأمريكية: إن ثمة أمرين يمكن استنتاجهما مما تقدم؛ الأول خطأ أولئك الذين طالما حذروا من أن جماعة "الإخوان" يستحيل هزيمتها.. مضيفة أنه إذا كان الصراع لم يتم حسمه حتى الآن، وإذا كانت الجماعة لم تلفظ بعد آخر أنفاسها، إلا أنه بات من الواضح –على الأقل في اللحظة الراهنة– أن جماعة الإخوان لا تملك من القوة ما يؤهلها لتهديد الجيش.

وأكدت المجلة أنه إذا كانت الديمقراطية ليست بين الخيارات المطروحة حاليا على الساحة في مصر إلا أن الدولة لم تنزلق في المقابل إلى الفوضى، فضلا عن مستنقع الحرب الأهلية.

الأمر الثاني الذي استنتجته المجلة هو أن جماعة "الإخوان" لا تحظى بالشعبية التي ظنها عدد من القادة الأمريكيين وبينهم للأسف كثيرون في إدارة الرئيس أوباما.

ولكن ما حدث برأي المجلة أنه إبان سقوط نظام حسني مبارك 2011 لم يكن هناك كيان في مصر يضاهي جماعة "الإخوان" في تنظيمها الذي أفادت منه بالإضافة إلى أصدقائها في تركيا وقطاع غزة وقطر التي صرفت حوالي مليار دولار لدعم الاخوان في الانتخابات البرلمانية والرئاسية ، الأمر الذي عزز قواها وأهلها للفوز في الانتخابات التي تلت ذلك مقابل أحزاب علمانية أو ليبرالية لم تكن ندا مكافئا للجماعة.

ويبدو أن العام الذي قضته الجماعة في السلطة، وعملها في العلن بعد السر لأول مرة في تاريخها ، قد أوهن قواها بحيث لم تعد قادرة على فرض تهديد ضد النظام الجديد الذي جاء على أنقاض نظامها في مصر.

وأضافت المجلة إلى هذه الأسباب ما أحرزته الجماعة خلال حكمها من عداوة عشرات الملايين من المصريين البسطاء الذين خرجوا احتجاجا على سياسات قادتها في إدارة البلاد.

■ باراك اوباما

وقالت إن محاولات الجماعة استخدام ما أحرزته من سلطة لتغيير هوية مصر، وضمان أنها لن يتم مواجهتها، أثارت حفيظة الرأي العام المصري ضدها .

وعلى الصعيد الأمريكي، أكدت المجلة خطأ الحسابات الأمريكية بشأن أكبر الدول العربية محذرة من مغبة خروج مصر من المدار الأمريكي .

حافظ ابوسعدة

الحرب الإعلامية

المنابر الإعلامية تعمل على نقل الحقيقة للمواطنين دون تزييف أو تلوين، وهو حق للمواطن والإنسان فى أن يعرف، وأن يتناول ويتداول المعرفة من جميع مصادرها . السؤال: هل يصطنع الإعلام الخبر؟ هل يدلس على المواطنين؟ هل يقبل أن تُنسج قصص من الخيال وتُقدم على أنها واقع؟.. هذا هو الفارق الجوهري بين الإعلام الحر، وبين التعبئة وغسيل العقول التي كانت تتبناها أجهزة إعلام النظم المستبدة التي سميت طويلا بـ«إعلام جوبلز»، نسبة إلى وزير إعلام هتلر في ألمانيا النازية.. اكذب ثم اكذب حتى يصدقوا الكذب.

هذا ما تفعله يوميًا قناة «الجزيرة مباشر مصر» التى تم إنشاؤها خصيصًا لمصر، لا لكي تعمل على تعزيز حرية الإعلام، وحرية التعبير، والحق فى المعرفة، ولا لتقديم رؤية عن حقيقة الأوضاع فى مصر بكل معايير المهنية والنزاهة التي هي أبعد ما تكون عنها، حتى الإعلاميون فيها فقدوا كل مهنية أو مصداقية، وأصبحوا من حين لآخر عرضة لسب وقذف من المشاهدين المصريين الذين أدركوا حقيقة العدوانية تجاه بلدهم.

منذ ثورة 30 يونيو ونحن فى مصر نواجه إعلامًا يصطنع الأحداث أو يضخمها، فمن يتابع قناة «الجزيرة» يعتقد أن مصر على حافة حرب أهلية، وأن المسيرات والمظاهرات في كل شارع، بل وصل الأمر فى يوم جمعة تحركت فيه عدة مظاهرات في عدد من أحياء القاهرة والإسكندرية إلى أنهم ادعوا أن قيادات سياسية وعسكرية تحضّر للهرب إلى خارج البلاد، وكانت المسيرات عدة مئات من المواطنين فى خمسة أحياء تقريبًا فى بلد يضم 27 محافظة، فيها أكثر من 200 مدينة، وأكثر من 4 آلاف قرية، فتقسم الشاشة إلى 4 قطاعات، يعرض كل قطاع مسيرة، مع فتح التليفونات لأشخاص من تيار سياسي معين لسب وقذف القيادات السياسية، وتقديم قصص مكذوبة، وشائعات غير حقيقية ملفقة.. السؤال: هل هذا إعلام حر يستحق الحماية؟.. رأينا على شاشة الجزيرة صورًا لجثث ملفوفة فى أكفانها، واتضح أنها لأشخاص أحياء يمثلون أنهم جثث من أجل التصوير، لعرضها على الشاشة على أنها مجازر ارتكبتها قوات الأمن. هناك واقعة كاشفة، عندما كان بعض (الإخوان) يتمترسون بمسجد الفتح بميدان رمسيس، وكانت القوات تفاوضهم للخروج من خارج قاعه المسجد، وكانت مراسلة قناة «الجزيرة» تنقل من داخل المسجد، وقام أحد (الإخوان) بحمل أنبوبة الإطفاء وأطلقها من داخل المسجد فخرج دخان أبيض، لتعلن المراسلة أن القوات أطلقت القنابل المسيلة للدموع داخل المسجد، فى الوقت الذى كانت تنقل فيه قناة «أون تى فى» من خارج المسجد، وواضح أنها محاولة فاشلة، خلق هجوم على المتمترسين.

الأغرب من ذلك ما تردد من أنها تعمل الآن على تجنيد أشخاص للحديث أمام المشاهدين مقابل مبلغ مالي، وبالطبع الحديث عن وقائع مغلوطة، أو التعليق على الأفلام الفيديو الملفقة والمصطنعة بما يعطي انطباعًا كاذبًا بحقيقة هذه الأحداث التى يعلق عليها أشخاص يتمتعون بثقة كبيرة لدى المواطنين، لذلك يزداد المبلغ المدفوع كلما كان الشخص معارضًا أو له تاريخ فى المعارضة. وأحيانا يقع البعض فى شباك هذه القناة، ويقبل أن يذهب ويفاجأ بهذه المواد التي تعرض على أنها حقيقة، وتبدأ وصلة توجيه التهم.

السؤال الآن: هل يتمتع هذا الإعلام بأي حماية وهو يقوم بالتحريض على أعمال العنف أو يستضيف أشخاصًا يقومون بالتحريض على العنف والإرهاب أو الدخول فى حرب ضد مؤسسات الدولة؟.. أسبوعيًا يستضيف برنامج الشيخ القرضاوي ليقوم بالتحريض ضد الجيش المصري وجنوده وضباطه، هل يمكن أن نطلق عليه إعلامًا من الأساس؟ ألا يحق للدولة المصرية أن تعمل بكل ما تملك لمواجهة هذه الحرب الإعلامية بأن يتم توثيق كل الوقائع المصطنعة والمكذوبة والملفقة وتقديمها للمؤسسات الدولية، وفضح هذه المؤسسة الإعلامية التى تستخدمها الدولة لعمل حروب من نوع جديد لإسقاط الدول فى براثن الفوضى والعنف والحرب الأهلية؟.. هذه حرب من نوع جديد تستهدف الدولة المصرية، هي الحرب الإعلامية من خلال قناة هي بكل المعايير تخالف المهنية والاستقلال والحيدة والالتزام بالحقيقة، بل تقوم بالتحريض على العنف والإرهاب.

بعد رفض البرلمان لنص التوافق بين المكونات الثقافية واللغوية

الأمازيغ والطوارق يقاطعون الانتخابات الليبية

■ **طرابلس /متابعات :**

اعلن الأمازيغ والطوارق ونازحو تاورغاء اصرارهم على مقاطعة الانتخابات الليبية رغم قرار اللجنة الوطنية العليا للانتخابات في ليبيا تمديد فترة تسجيل المرشحين لانتخابات الهيئة التأسيسية.

وأوضح المجلس الأعلى للأمازيغ أن سبب المقاطعة هو رفض نصّ التوافق بين المكونات الثقافية واللغوية الليبية من قبل البرلمان.

بدوره، قال رئيس التجمع الوطني التباوي، آدم التباوي، إن «مشاركتنا في انتخابات الهيئة التأسيسية المعروفة بلجنة الستين مشروطة بقبول المؤتمر الوطني العام بمشروع التوافق في شأن طلبات الأمازيغ والتبو والطوارق في جلسة الأحد القادم «اليوم».

واعتبر التباوي، في تصريح لنشره موقع «العربية.نت» أن «ما يحدث في قضية المكونات الثقافية في ليبيا اليوم هي أزمة وطن حقيقية تشير إلى غياب فكر سياسي قادر على بناء الدولة وتحقيق آمال المواطنين الليبيين على قدم المساواة، وعلى أساس المواطنة وليس العرق أو اللون».

وطالب أعيان الأمازيغ والطوارق والتبو في بيان مشترك بتعديل المادة 30 من الإعلان الدستوري وإقرار مبدأ التوافق فيما يخص المكونات الثقافية واللغوية.

وتنصّ المادة 30 من الإعلان الدستوري الصادر في أغسطس 2011 على أن تنتخب الهيئة التأسيسية المتكونة من 60 عضواً بالتساوي بين الأقاليم الثلاثة. وخصص هذا القانون ستة مقاعد فقط للمكونات الثقافية ممّا جعلها تحتج وتعلن رفضها لهذه الحصة، متحدثةً عن «تهميش» يطالها.

ورغم إصدار البرلمان في نهاية يوليو الماضي القانون رقم 18 بشأن المكونات الثقافية واللغوية الذي اعترف بلغات المكونات الثلاثة وأقر تدريسها في المناهج الدراسية في مناطق وجودها، يصرّ الأمازيغ والطوارق والتبو، الذين يمثلون ربع سكان ليبيا، على موقفهم.

ومن جهتهم، أعلن نازحو تاورغاء أكثر من مرة رفضهم المشاركة في الانتخابات القادمة بسبب معاناتهم التي تجاوزت السنتين من دون حل، حسب تعبيرهم.

يذكر أن أكثر من 40 ألف تاورغي يعيشون بعيدا عن ديارهم بعد ترحيلهم قسرا بسبب صراعات بينهم وبين أهالي مصراتة على خلفية اعتداءات بعض التاورغيين على مصراتة أيام ثورة فبراير.

وأكد رئيس المجلس المحلي بتاورغاء عبد الرحمن الشكشاك أن أهالي تاورغاء لن يشاركوا في انتخابات لجنة الستين وفي انتخابات المجالس البلدية أيضا.

■ البرلمان الليبي

سنودن يستعد للشهادة ضد الولايات المتحدة أمام البرلمان الألماني

ذكرت صحيفة واشنطن تايمز، أن إدوارد سنودن، الموظف الأمريكي الذي حصل على اللجوء في روسيا بعد تسريب معلومات حساسة تابعة لجهاز الأمن الوطني، قال إنه مستعد للشهادة ضد الولايات المتحدة أمام المحققين الألمان في فضيحة التجسس الأمريكية على المستشارة أنجيلا ميركل.

وتوضح الصحيفة، أن عضواً في البرلمان الألماني أكد رغبة سنودن الشديدة في مساعدة التحقيقات الألمانية في عمليات التجسس الأمريكية. وأوضح هانس كريستيان ستروبل، عضو حزب الخضر، أن سنودن يعرف الكثير حول عمليات التجسس على الهاتف الشخصي للمستشارة الألمانية، طيلة عشرة أعوام ماضية.

وأضاف أن سنودن وافق على الإدلاء بما يعرفه من معلومات، خلال جلسة خاصة يعقدها البرلمان الألماني في 18 من الشهر الجاري. ووفق تصريحات أدلى بها ستروبل لنيوزماكس، فإن الموظف الأمريكي السابق أكد أنه يعرف الكثير لطالما أغلقت وكالة الأمن القومي التحقيقات في القضية وإنه يستعد للذهاب إلى ألمانيا للإدلاء بشهادته، لكن بعد مناقشة الظروف.

وتتابع أن السيد ستروبل أبلغ سنودن بإمكانية شهادته من روسيا، إذا كان يرغب. ومع ذلك تلفت الصحيفة إلى أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين وافق على منح سنودن اللجوء بشرط أن يتوقف عن كشف المعلومات الخاصة بوكالة الأمن القومي الأمريكي، والتي من شأنها الإضرار بالولايات المتحدة وهو ما يمكن أن يعقد شهادته أمام البرلمان الألماني.

الرئاسة ستجلب للسيسي المتاعب والضغوط السياسية قد تدفعه للترشح

قالت مجلة فورين بوليسي، إن الكلمة الوحيدة التي من شأنها أن تحدد مستقبل النظام الدستوري في مصر لن ينطق بها سوى وزير الدفاع الفريق أول عبد الفتاح السيسي، وهي «نعم أو لا» لترشحه لرئاسة الجمهورية.

ويشير ناشان براون، أستاذ العلوم السياسية بجامعة جورج واشنطن، في مقاله بالمجلة، الجمعة، أن هذا الأمر لا يقلل من القضايا الأخرى التي تجرى مناقشتها، فالمسائل الجدلية مثل الدين والدولة وموقف الجيش والنظام الذي سيتم انتخاب برلمان مصر القادم عليه وواجبات أو وجود مجلس الشورى والهياكل القضائية والضمانات، جميعها كبيرة. لكن في ظل الإطار القانوني في مصر وهياكل الدولة الاستبدادية في أطرها الأساسية وأساليب عملها، فلا شيء سيتغير بين عشية وضحايا.

وبعيدًا عن الدستور، فإن الأسئلة الأكثر جوهرية فيما يتعلق ببنية الدولة تعتمد على قرار الفريق السيسي بخوض الانتخابات الرئاسية. فإذا ما قرر السيسي الترشح للرئاسة فربما سيعمل الدستور على إحياء أو تقوية السلطات الرئاسية التي هيمنت على الدولة المصرية طيلة أكثر من نصف قرن مضي. وما لم يترشح، فربما تعمل المؤسسات الرئيسية في الدولة بطريقة أكثر لا مركزية، وكلا المسارين ليس من المرجح أن يعملا بشكل ديمقراطي.

وباختصار يشير براون إلى أن سقوط مبارك كان نهاية لقبضة الرئاسة على جميع مؤسسات الدولة ولن يكون لأي رئيس مدني القدرة على إعادة إحياء مثل ذلك الوضع. لكن الأوضاع قد تختلف إذا ما شغل السيسي منصب الرئيس، إذ لن تكون المؤسسة العسكرية معزولة في ظل وجود شخص من صفوفها على رأس السلطة. كما أن الأجهزة الأمنية، من المرجح أن تسير على الخط إذا كان هناك رئيس قوي من الجيش.

ويضيف المحلل الأمريكي البارز أن شعبية السيسي واحتمال تحقيقه فوزا ساحقا ربما يمنحه قوة فوق الأحزاب السياسية المدنية والفاعلين السياسيين، مما يسمح بإعادة حكم مصر من قبل الرئاسة. كما أن الوضع سيكون مختلفًا بالطبع عما كان في الحقبة الناصرية أو عهد مبارك، التي شهدت جهازاً أمني لا يرحم وهيمنة الحزب الواحد.

ومع ذلك فإن الكاتب يقول أن رئاسة السيسي ربما تواجه بعض العقبات، حيث الاستقلال المؤسسي للعديد من الجهات الفاعلة وسيحتاج الرئيس إلى إبقاء العين ساهرة لضمان أن الجيش لن يستغل مكانته المميزة للحشد وراء منافس، فيما أن وجود برلمان ممزق سيكون من الصعب السيطرة عليه. كما أن استمرار المظاهرات والعرائض والانتقادات العلانية التي لا ترحم، سيجعل من الصعب توجيه المجتمع سياسيًا.

ويخلص براون إلى أن الوضع الحالي، حيث تتحمل القيادة المدنية المسئولية الرسمية، وخاصة فيما يتعلق بالقضايا الاقتصادية والخدمات الاجتماعية، في حين يحتفظ الجيش باليد الطولى دون أي مساءلة، ربما يكون هو الوضع المثالي لجنرالات الجيش. ولهذا السبب يعتقد الكاتب أنه من غير المحتمل أن يترشح السيسي للرئاسة. إذ أن انتقاله من منصبه الحالي إلى الرئاسة لن يكون ميزة، وإنما تحمل مجموعة من الأتعاب وربما على المدى الطويل، تحول بعض من المتحمسين له إلى مشككين، خاصة إذا استمرت الخدمات العامة والاقتصاد في التراجع.

ويختم بالقول أن الاختيار بين البديلين، إما البقاء مع أجهزة دولة مقسمة وعاجزة أو مع آخر أكثر توحدًا وحسمًا، ربما يخلق ضغوط سياسية على السيسي للترشح للرئاسة. وهذه هي نتيجة للخيارات السياسية التى صنعها المصريون الصيف الماضي.